جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدَيْنِ

مجلة فصليَّة علميَّة مُحكَّمة

تصدر عن كلية الآداب – جامعة الموصل

العدد التاسع والثمانون/ السنة الثانية والخمسون
ذو القعدة – ١٤٤٣هـ / حزيران ١٦/٦/٢٠٢٢م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢
ISSN 0378- 2867
E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com
URL: https://radab.mosuljournals.com

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلميَّة الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانيَّة باللغة العربيَّة واللغات الأجنبيَّة

العدد: التاسع والثمانون السنة: الثانية والخمسون/ ذو القعدة – ١٤٤٣هـ / حزيران ٢٠٢٢م

رئيس التحـرير: الأُستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحـــرير: الأُستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيبانيّ (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأُستاذ الدكتور حارث حازم أَيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأُستاذ الدكتورة وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور مقداد خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأُستاذ الدكتور علاء الدين أَحمد الغرايبة	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأُردن
الأُستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأُستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأُستاذ الدكتورة سوزان يوسف أَحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأُستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأُستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندريّة
الأُستاذ الدكتور كلود فينثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلب/فرنسا
الأُستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأَدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأُستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: م.د.خالد حازم عيدان – مقوم لغوي/ اللغة العربيَّة

م.م.عمَّار أَحمد محمود – مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزيَّة

المتابعة:

مترجم.إيمان جرجيس أَمين – إدارة المتابعة

مترجم.نجلاء أَحمد حسين – إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=signup .

٢- بعد التسجيل ستُرسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنَّه سجَّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
https://radab.mosuljournals.com/contacts?_action=login .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلَّق به وببحثه ويمكنه الاطِّلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

- تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأَخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأَشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذُكر آنفًا .
- تُرتَّب الهوامش أَرقامًا لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
- يُحال البحث إلى خبيرين يرشِّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأَخير، وترجيح جهة القبول أَو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونيَّة ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أَن يلتزم الباحث (المؤلِّف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

- يجب أَن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أَي: يرسل بدون اسم .
- يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أَبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
- يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلَّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنَّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمَّا الشروط العلميَّة فكما هو مبيّن على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليَّة البحث) .
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثيَّة أو فرضيَّات تعبِّر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلِّها أو دحضها علميًّا في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدِّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتَّبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأُسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكُّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنَّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكَّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبِّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكريَّة ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء هيأة التحرير فاقتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتـــويـــات

العنـوان	الصفحة
بحوث اللغة العربية	
الاغتراب في شعر صفي الدين الحلي (ت 750هـ) أحمد حسين محمد الساداني	1-43
مواجهة أَسى الطلليَّة سجى حازم خلف وإبراهيم جنداريّ جمعة	44 -70
التصوير البياني في ديوان جسر على وادي الرماد للشاعر ذنون يونس مصطفى هبة محمد محمود العبيديّ ومازن موفق صديق الخيرو	71- 97
الشاهد النحوي الشعري في "شروح اللُّمع لابن جنّيّ(ت392هـ)" معجمٌ وتوثيق - باب كان وأخواتها والمشبهات بليس أُنموذجًا- خالدة عمر سليمان وصباح حسين محمد	98- 111
دلالة أَوصاف (البيت) في القرآن الكريم دراسة في ضوء علم اللغة الاجتماعي دلالة مُنى فاضل الحلاوجي	112- 142
استدعاء الشخصيات في شعر أبي نواس مطير سعيد عطية الزهرانيّ	143- 182
الاختيارات المعجمية في ديوان المعتمد بن عباد "ت488هـ" فوَّاز أَحمد صالح	183- 217
ما جاء على بناء إِفْعَوْلَة (دراسة معجمية دلالية) تمام محمد السيد	228-268
بناء الأُسلوب في شعر نافع عقراوي -قراءة في قصيدة (أَنا والليل) – حسن محمد سعيد إِسماعيل	269- 285
أُسلوب الأَمر في اللغتين العربيَّة والتركيَّة (دراسة تقابليَّة) بشّار باقر عكريش	286- 311
الصّفة في اللغتين العربية والإنكليزية " دراسة تقابليّة في البِنْية والتركيب والدلالة" أَنفال عصام إِسماعيل الزيديّ	312- 337
الجَذر (ث/ق/ل) ومشتقاته في القران الكريم -دراسة دلالية – صباح أسود محمد	338- 360
بحوث التاريخ والحضارة الإسلاميَّة	
مشركو قريش وحلفاؤهم حتى فتح مكَّة (8 هـ) دراسة تاريخيَّة – كميَّة وليد مصطفى محمد صالح	361- 415
سياسة السلطان عبد العزيز بن الحسن الاصلاحية في المغرب (1900 – 1905) السياسية والادارية والمالية والعسكرية عمر محمد طه عاشور و صفوان ناظم داؤد	416- 447
المسيرة العلمية للدكتور محمد علي داهش محمود جاسم محمد و هشام سوادي هاشم	448- 469
الإسهامات الخيرية لنساء الأسرة الحاكمة للأعمال العمرانية في الدولة الإسلامية في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي الى القرن السابع الهجري الثالث العشر الميلادي أَرارات أَحمد علي	470- 507
بحوث الآثار	
ألاشيا (جزيرة قبرص) في المصادر الأكّدية فاروق عبَّاس إِسماعيل	508- 530
وصفات علاج لبعض أَمراض الرأس في بلاد الرافدين ومصر القديمة صباح حميد يونس	531- 554
بحوث علم الاجتماع وبناء السلام	
دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء السلام والتعايش هديل نواف أحمد	555- 571
التحولات الاجتماعية المؤثرة في ظاهرة الانتحار دراسة تحليلية ياسر بكر غريب	572- 601
بحوث الفلسفة	

الحدس أو الوعي الصوفي في فلسفة ولترستيس ندى طلال أَحمد و زيد عبَّاس كريم	647-602
بحوث الشريعة والتربية الإسلاميَّة	
تداعيات النظر المقاصدي على أدلة الأحكام عند الْعَلَّامَةَ الزَّلَيّ أسماء عدنان محمد الفارس ونبيل محمد غريب	696 -648
الإمام ابن حجر الهيتمي ومنهجه في تفسير (التوبة ويونس وهود) صفا نشوان الطائي و عمار يوسف العباسيّ	737 -697
بحوث القانون	
ميراث المطلقة في مرض الموت في العلاقات الخاصة الدولية دراف محمد علي حسن	737 -697
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
فاعلية بيئة تعليمية الكترونية في تنمية مهارات تصميم الدروس الالكترونية لدى تدريسي جامعة الموصل أحمد لؤي الصميدعي وباسمة جميل توشي	778 -738

CC BY

سياسة السلطان عبد العزيز بن الحسن الإِصلاحيَّة في المغرب (1900 – 1905)

السياسية والإِدارية والمالية والعسكرية

عمر محمد طه عاشور * و صفوان ناظم داؤد *

تأريخ التقديم: 2020/9/29 تأريخ القبول: 2020/10/24

المستخلص:

واجه السلطان عبد العزيز بن الحسن الأَوَّل تحديت كبيرة بعد أَن تسنم العرش المغربي نظرًا لكونه صغير العمر فصار تحت وصاية أَحمد بن موسى باحماد الذي قاد البلاد من خلال السير على سياسية السلطان الحسن الأَوَّل فقام بإِصلاحات إِدارية ومالية وعسكرية تمثلت باختيار الوزراء والمساعدين له فضلًا عن محاولة إِصلاح العملة المغربية وإدخال أسلحة جديدة لبلاده عن طريق شرائها من الخارج, وبعد وفاته عام 1900م تولَّى السلطان عبد العزيز السلطة الفعلية في البلاد لذلك توجه إِلى إِصلاح إِدارة الدولة عن طريق تغيير الوزراء وإِصلاحات تخص دار النيابة أَيضًا, كما توجه إِلى الإِصلاح المالي بضغط من الدول الأُوربيَّة ليتمكن من التخلص من الأَزمة المالية التي ضربت بلاده , وكذلك توجه إِلى الإِصلاح العسكري من خلال إِنشاء المصانع وشراء الأَسلحة من الدول الأُوربيَّة لمواجهة الثورات التي وقفت ضده .

الكلمات المفتاحية: السلطان، عبدالعزيز، أَحمد بن موسى.

المقدمة :

شهد القرن التاسع وبداية القرن العشرين صراعاً وتنافساً كبيراً على المغرب الأَقصى نظراً؛ لأَنَّ هذه الدولة الوحيدة التي بقيت مستقلة على خلاف بقية دول

* طالب ماجستير/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل .

* أُستاذ مساعد/قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل .

المغرب العربي التي دخلت ضمن سيطرة الدولة العثمانية وفيما بعد تمكنت فرنسا من احتلال هذه الدول , لذلك توجهت أنظار فرنسا وإسبانيا إلى المغرب الأَقصى لما يتمتع به من موارد اقتصادية وموقع جغرافي مهم على البحر المتوسط والمحيط الاطلسي, إذ أخذت تتدخل في شؤون المغرب الداخلية فاصطدمت بالمغرب في معركة وادي أيسلي 1840م كما اصطدمت إسبانيا مع المغرب في معركة تطوان 1860م , كان لهذه المعركتين أثار وخيمة على المغرب الأَقصى بينت ضعف الجيش المغربي فدفعت هذه الخسائر توجه السلطان الحسن الاول إلى القيام بإصلاحات عدة في بلاده التي لم يستطع إكمالها بسبب وفاته عام 1894م , وعندما تولى السلطان عبد العزيز العرش المغربي في نفس العام توجه إلى الإصلاح وهو تحت وصاية باحماد ولاسيَّما الإصلاح المالي والعسكري .

وعند وفاة باحماد عام 1900م تولى السلطان عبد العزيز السلطة الفعلية فقد أتجه إلى إصلاح البلاد إدارياً ومالياً وعسكرياً إذ قام بإصلاح النظام الإداري من خلال تعيين وزراء جدد فضلًا عن إصلاح النظام المالي من اتباع آلية جديدة في جمع الأَموال المستحقة للحكومة المغربية , كما قام السلطان عبد العزيز بإصلاح عسكري شامل من أجل تطوير الجيش المغربي من خلال بناء المصانع الحربية وشراء الاسلحة .

أولاً : الإصلاحات السياسية والإدارية والمالية .

1- الإصلاحات السياسية والإدارية:

دأبت الحكومة المغربية (المخزن) بعد تولى السلطان عبد العزيز[1] الحكم عام 1894م السير وفق خطة والدة الحسن الأول في إدارة الدولة، وبتوجيه مباشر من

(1) السلطان عبد العزيز : هو أبن السلطان الحسن الأَوَّل ولد في مدينة فاس عام 1880م من ام شركسية تدعى اللاله رقية كان السلطان الحسن الأَوَّل اتخذها جارية ونظراً لجمالها ورجاحة عقلها نشأ المولى عبد العزيز في بيت أبيه السلطان الحسن الأَوَّل وكان محل عناية من قبله أذ كان الحسن الأَوَّل يخصه بعطفه وحبه ، وقد كلف محمد الامراني وهو من كبار مستشاري السلطان الحسن الأَوَّل بالإشراف على تربيته , تولى حكم المغرب في عام 1894م وهو في عمر الرابعة عشر وأستمر فيه

أحمد ابن موسى (باحماد) [1]، لذلك استمر السلطان عبد العزيز على إبقاء التشكيلات الحكومية من العناصر التقليدية (المحافظة) للوزرات كافة [2]، فضلاً عن التشكيلات الإدارية والسياسية والاقتصادية والقضائية في الأقاليم المغربية[3]، إلَّا أنَّ هذه السياسة لم تدم طويلاً فبعد وفاة باحماد تولى السلطان عبد العزيز السلطة الفعلية عام 1900م فبدأت بوادر إصلاحية تنم من السلطان الشاب بفعل ضغط الدول الأُوربيَّة ولاسيَّما بريطانيا على المضيء بإجراء إصلاحات لإخراج البلاد من حالة الفوضى السياسية والمالية التي واجهها المغرب فضلاً عن دعم وتأييد الشخصيات الأُوربيَّة والمغربية القريبة من السلطان لهذا الإصلاح [4]، مثل ماك لين والطبيب فردون ووالدته اللاله رقية والمهدي المنبهي [5].

وعلى عكس ما كان متوقعاً من وزراء المخزن حول نهاية المغرب بوفاة باحماد وإعلان احتلاله من الدول الأُوربيَّة المتربصة بالدولة, استدعى السلطان عبد

حتى خلعة عام 1908م . عبد الرحمن ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمأثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، (الرباط، 1937)، ص 111 – 124 .

(1) أحمد ابن موسى (باحماد) : وهو حاجب السلطان الحسن الأَوَّل , ولد سنة 1840 في فاس , وعندما توفي السلطان الحن الحسن الأَوَّل اصبح من كبار وزراء السلطان عبد العزيز, وكان شعلة ذكاء ونباهه , وقد انفرد بالسلطة الحقيقية لمدة ست سنوات اذ عزل السلطان عبد العزيز عن الحياة العامة وتميز عهده بالاستبداد واستمرار هيبة السلطة المخزنية إلى ان توفي عام 1900م . عبد الرحمن ابن زيدان، اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس، ط1، ج2، تحقيق : علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، (القاهرة، 2008) , ص 430 .

(2) سيدي محمد عبد الرحمن، حركة الاصلاح والتحديث في المغرب الاقصى 1844 – 1912م، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، (جامعة بغداد، 2001)، ص 262 .

(3) محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، ط1، ج2، وزارة الاوقاف والشوؤن الاسلامية، (المغرب، 2005)، ص 217 – 218 .

(4) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 264 .

(5) أسية بنعدادة، الفكر الاصلاحي في عهد الحماية محمد بن الحسن الحجوي انموذجاً، المركز الثقافي العربي، (بيروت، 2003)، ص 23 .

العزيز الوزراء وكبار الشخصيات في جهازه المخزني للحضور إلى قصره في مدينة مراكش الَّتي اتخذها مقراً لحكمه بعد مدينة مكناس أثر زوال خطر ال الجامعي، ثم أعلن أمام الجميع وبلهجة حازمة على المضي بسياسة إصلاحية تشمل جميع مرافق الدولة المغربية وإعطاء أولوية الإصلاح للجانب السياسي والإداري كأساس لباقي الإصلاحات الأخرى [1]، وقد اشار السلطان عبد العزيز إلى ذلك بقوله " فقدت بموت باحماد صديقاً عزيزاً عليه، كان موضعاً لثقتي الكبيرة والمطلقة . وبما ان الرجل قد رحل إلى دار البقاء، فأني أريد من جميع خدامة ان يفهموا بأني لن اسمح لأي شخص كان بأن يقف حاجزاً بيني وبين الرعية "، ثم ختم كلامه قائلاً " أنني عازمٌ على تعيين وزراء اكلفهم مباشرةً في المهام المنوطة بهم كلٌ في مجال اختصاصه [2]، في إشارة إلى التخلي عن الوزراء التقليديين (المحافظين) وتعين شخصيات مغربية تؤيد إصلاح المنظومة الحكومية السياسية والإدارية ومرافق الدولة مستنداً على أسس غربية حديثة [3]، إلَّا أَنَّ السلطان عبد العزيز لم يستطع إزاحة العناصر المحافظة المؤيدة لسياسة باحماد في بادئ, الأَمر, ولاسيَّما ابن عمه الحاج المختار بن عبدالله والحاج عبد السلام التازي الرباطي وزير المالية, فضلاً عن بعض الوزراء، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ وأسع وسيطرة كبيرة على مؤسسات الدولة المغربية [4]، لذلك قرر السلطان عبد العزيز التخلص منهم بصورة تدريجية من خلال تعيين بعض الشخصيات المؤيدة للإصلاح ودعمها بالشكل الذي يمكنه من تعزيز موقفه ومن ثم الشروع بالقضاء على العناصر الوزارية المحافظة[5]، وإزاء ذلك أعلن

(1) خالد بن الصغير، بريطانيا واشكالية الاصلاح في المغرب 1886 – 1904، دار ابي رقراق، (الرباط، 2003)، ص 466 .

(2) المصدر نفسه، ص 466 .

(3) المصدر نفسه، ص 466 .

(4) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 264 .

(5) جمال هاشم أحمد الذويب، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى 1894 – 1912، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1989)، ص 59 .

أعلن السلطان عبد العزيز في منتصف عام 1900م عن تشكيلته حكومة المخزن الوزارية المغربية التي تألفت من : [1] .

1- الحاج المختار بن عبدالله بن حماد، وهو ابن عم باحماد في منصب الصدر الأَعظم.

2- المهدي بن العربي المنبهي، والمستشار الخاص للسلطان عبد العزيز في منصب وزير الحربية والبحرية وبهذا صار له الاشراف على سائر الوزارات، وكان المنبهي قبل تسنمه الوزارة قائداً على قبيلة المنابهة حوز مدينة مراكش [2] .

3- عبد الكريم بن سليمان الفاسي [3]، وزير الخارجية بعد ما كان كاتباً في هذه الوزارة في عهد باحماد .

4- الحاج عبد السلام بن محمد التازي الرباطي، وزير المالية وهو يشغل هذا المنصب منذ عهد السلطان الحسن الاول .

5- محمد المختار بن علي المسفيوي، تولى منصب وزير الشكايات (العدلية) وقد كان والده علي المسيفوي يشغل هذا المنصب في عهد السلطان الحسن الأول وفي وزارة باحماد (1894 – 1900) [4] . فيما تقلد أحمد الركينة التطواني، منصب الحاجب [5] .

---

(1) محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ط1، ج2، دار الغرب الاسلامي، (بيروت، 1985)، ص6.

(2) المصدر نفسه، ج2 , ص 6 .

(3) عبد الكريم بن سليمان : هو كاتب ووزير الخارجية في عهد السلطان عبد العزيز, ارسله السلطان بسفارة إِلى فرنسا عام 1901م للبحث في الاصلاحات وحل مشكلة الاحتلال الفرنسي لتوات، كما سافر إِلى لندن مع المنبهي، توفي في فاس عام 1908م . محمد غريط، فواصل الجمان في انباء وزراء وكتاب زمان، ط1، المطبعة الجديدة، (فاس، 1928)، ص 92 – 109 .

(4) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 6 ؛ عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 264 – 265 .

(5) عبد الرحمن ابن زيدان، العزة والصولة في معالم نظم الدولة، ج1، المطبعة الملكية، (الرباط، 1961)، ص 275 .

وبهذه التشكيلة انقسمت الحكومة (المخزن) إلى تيارين، أحدهما يدعو إلى الإصلاح والتجديد وعلى رأسه المهدي المنبهي وزير الحربية الذي كان يحاول ان ينمي في نفس السلطان عبد العزيز الميول الأُوربيَّة ومشاريع الإصلاح الكبيرة وكان يؤثر الاعتماد على بريطانيا لخلق حالة من التوازن لمجابهة الاطماع الفرنسية في المغرب [1].

أمَّا التيار الثاني, فهو التيار المحافظ الَّذي كان على رأسه الصدر الأَعظم المختار بن عبدالله، ووزير المالية محمد التازي الرباطي، واللذان كانا ينصحان السلطان عبد العزيز باتخاذ الإصلاحات من خلال التمسك بسيرة أجداده ووالده السلطان الحسن الاول والتقاليد التي سارو عليها وان يستوحي الإصلاحات من سلوكهم ومبادئهم التي ينبغي أن يتوجه من خلالها للإصلاح ولاسيَّما فيما يخص التعامل مع الدول الأُوربيَّة في هذا المجال ولا يدع لهم مجال للتدخل بحجة الإصلاح [2].

وعليه كان لا بد من السلطان عبد العزيز أن يحسم النزاع بين هذين التيارين والقيام بإصلاح سياسي وإداري استوجب فيه سباق التطور التاريخي العام وارتقاء الإصلاحيين متمتعين بتأييد السلطان نفسه والنخبة المثقفة[3]، إذ أستغل السلطان عبد العزيز قيام عبد السلام التازي وزير المالية بتقديم استقالته في آب / أغسطس احتجاجاً على اناطة مهمة الإصلاحات بيد الإصلاحيين المقربين منه فقبل السلطان استقالته وأمر بتعيين محمد بن عبد الكريم الفاسي بدلاً عنه [4] , وعلى إثر احتجاج

(1) محمد خير فارس، المسألة المغربية 1900 – 1912، ط2، مكتبة دار الشرق، (سوريا، 1980)، ص 107 – 108 .
(2) المصدر نفسه، ص 108 .
(3) الذويب، المصدر السابق ، ص 60 .
(4) المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص 245 .

الصدر الأَعظم المختار بن عبدالله أمر السلطان عبد العزيز بعزله وتعين محمد المفضل غريط في الصدارة العظمى وكذلك أناطته بمهمة وزارة الداخلية [1] .

كما بادر إلى عزل محمد المختار بن علي المسيفوي وزير الشكايات (العدل) وتعيين المهدي بن محمد غريط بدلاً عنه [2]، وعلى الرغم من نجاح السلطان عبد العزيز من إزاحة المحافظين (الوزراء التقليدين) عن الحكم, إلَّا أَنَّ الوزارة الجديدة التي شكلها لم تكن منسجمة بشكل تام مع توجهاته وذلك عندما اقرت الحكومة المغربية (المخزن) عام 1901 منهاجاً لإصلاح النظام الإداري والمالي كخطوه أولية للإصلاح وطلب المساعدة البريطانية في هذه المهمة؛ إذ أوكل السلطان عبد العزيز تنفيذ هذا المنهاج الإصلاحي إلى المهدي بن العربي المنبهي المقرب من السلطان والمؤمن بضرورة إجراء الإصلاحات بالتعاون مع بريطانيا [3]، لكن هذا القرار لم يلق الترحيب من أنصار الإصلاحات الجزئية بزعامة الصدر الأَعظم محمد غريط الذين كانوا يعتقدون بأن اختيار المهدي المنبهي لمهمة الإصلاح السياسي والإداري والمجالات الأخرى سيؤدي إلى ازدياد النفوذ الأُوروبيّ وتقويض القيم التقليدية للمجتمع [4]، لذلك عندما سافر المهدي المنبهي ووزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان في وفد (سفارة) إلى لندن في صيف 1901م، للحصول على الدعم المالي والمشورة البريطانية للاستمرار بالإصلاحات، حاول الصدر الأَعظم محمد المفضل غريط إيغال صدر السلطان على عزل المهدي المنبهي من منصبه ومن ثم اعتقاله عند عودته إلى المغرب بحجة التأمر على الدولة وافساح المجال لتعاظم النفوذ الأُوروبيّ والتدخل في الشأن المغربي باسم الإصلاحات [5], إلَّا أَنَّ صديقه ماك لين ابلغ الوزير المفوض البريطاني في طنجة بالأمر الَّذي بدوره أبلغ السلطان عبد

(1) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 7 .

(2) الذويب، المصدر السابق ، ص 60 .

(3) المصدر نفسه، ص 61 .

(24) Jamil M.bun Nasr, A History of the maghrib,second Edition, (London، 1978) , p 295 – 296 .

(5) المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص 252 – 253 .

العزيز, ان اعتقال المنبهي عند عودته من سفارته لمقابلة الملك ادوارد السابع Edourd [1]، أهانه لا يمكن السماح بها وبعد مقابلة سرية قام بها المنبهي إلى قصر السلطان دون علم أنصار الصدر الأَعظم، أعيد المنبهي إلى مركزه في الوزارة، وبذلك ساد الاتجاه الإِصلاحي في الوزارة من جديد وفسح المجال لتطبيق المنظومة الإِصلاحية [2] .

بدأ السلطان عبد العزيز تطبيق إِصلاحاته السياسية والإِدارية في الدولة بمحاولات القضاء على حالات الفساد والرشوة المتفشية في أجهزته الإِدارية, إذ أمر السلطان بتشكيل لجنة إِصلاحية برئاسة الصدر الأَعظم وعدد من الوزراء ولأعيان[3]، لمتابعة وتطبيق ذلك الأمر [4].

وضعت اللجنة الإِصلاحية خطة شاملة لتطهير الجهاز الإِداري اولاً من الفساد ووضع حد لشكاوى الناس فتم الاتفاق على منع جميع العاملين (الموظفين) في المراكز العليا والدنيا عن قبول أي منحة أو هدية أو إنعام حسب ما كان متبع سابقاً [5]، ومن أجل ذلك سنت اللجنة قانون (يمين الخدمة)، ومقتضاه يقسم العاملين سواء كانوا وزراء أو ولاة أو أمناء وقضاة وموظفين على اختلاف درجاتهم بأغلظ العهود على القرآن الكريم أن يقوموا بواجباتهم بأمانة وأن لا يخونوا ولا يكتموا ولا يغشوا

(1) أدوارد السابع : ولد الملك أدوارد في عام 1841م وهو أكبر أبناء الملكة فكتوريا أصبح اميراً لويلز مدة ستين سنه و تولى العرش عام 1901م، أتبع سياسة التفاهم مع الدول والتحالف مع فرنسا وأستمر بالحكم إِلى وفاته عام 1910م . علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، ط3، مج1، شركة ابناء شريف الأنصاري، (بيروت، 2009)، ص 203 .

(2) الذويب، المصدر السابق، ص 62 – 63 .

(3) الوزراء والأعيان هم كل من الصدر الأعظم محمد غريط ووزير الحربية المهدي المنبهي ووزير الخارجية عبد الكريم بن سليمان والحاجب أحمد الركينة ووزيرين اخرين، بالإضافة إِلى القائد ماك لين وأثنين من الاعيان الذين عاشوا في مصر واطلعوا على الاصلاح هناك . الذويب, المصدر السابق، ص 63 .

(4) فارس، المسألة المغربية ...، ص 109 .

(5) المنوني، المصدر السابق, ج2, ص 63 .

ولي الأَمر في شيء، ومن يرتكب ذلك يتم عزله وطرده ومعاقبته بالسجن على حسب جرمه[1] . وقد كلفت اللجنة القضاة بأخذ (يمين الخدمة) من جميع الــولاة والامنــاء والقواد عبر رسائل أرسلت إِلى جميع الأقاليم في المغرب [2] . كما قررت اللجنة رفع الرواتب للموظفين والعاملين في الدولة للقضاء على إغراءات الابتزاز وإنجاح عملية الإِصلاح الشامل [3] .

كذلك تضمنت عملية الإِصلاح السياسي والإِداري, إِصدار السلطان عبد العزيــز أمراً سلطانياً باستحداث (مجلس للوزراء) ينعقد يومياً للنظر فــي القضــايا الداخليــة والخارجية بقصد التشاور وإِبداء النظر في تلك القضايا بعد أن كان كل وزير يعــرض على السلطان ما يخص وزارته صار عليه أن يعرض ما يخص وزارته الصدر الأَعظم وجميع الوزراء لاتخاذ القرار الجماعي والمصادقة عليــه مــن دون الرجــوع إِلــى السلطان [4] . وعلى الرغم من أن هذا الاستحداث جاء بمشورة بريطانية, إِلَّــا أَنَّــه يحسب للسلطان عبد العزيز تأسيس هذا المجلس، إِذ يذكر محمد بن الحسن الحجــوي [5] في صدد ذلك " جالت في رأسه (اي السلطان) فكرة الشورة والديمقراطيــة وأتــاه سفراءه بهذه الافكار فعمل بها، فكان أول ما فعل جعل مجلس شورى مــن الــوزراء

(1) المصدر نفسه, ج2, ص 64 ؛ فارس، المسألة المغربية ... ص 109 .

(2) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 82 – 84 .

(3) على سبيل المثال خصصت الحكومة مبلغ اربع باونات استرلينية كمرتب يومي للوزير، الذويب، المصدر السابق، ص 63 .

(4) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 63 .

(5) محمد الحجوي : هو محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، ولد في فاس عام 1874م، درس في جامع القرويين الفقه، وبعد عشرة سنوات أصبح يلقي الدروس في نفس الجامع بعد اخذ الاذن من شيوخه، له مئة مؤلف أهما (الفكر السامي في تاريخ الفكر الاسلامي)، (وانتحار المغرب الاقصى بيد ثواره)، تقلد منصب منها أمين ديوان وجدة على الحدود المغربية الجزائرية وزارة العدل والمعارف في زمن الحماية الفرنسية، توفي في الرباط عام 1956م ودفن في فاس . الجيلالي كريم، محمد بن الحسن الحجوي النهضة والكبوة، مجلة المناهل، العدد 93 –94، (المغرب، 2012)، ص 110 – 114 .

ينعقد كل يوم للتداول في الأمور المهمة ... وهذه منقبة كبرى تذكر تاريخ مولاي عبد العزيز فاز بها على منه ويكون له الفضل من بعده " [1] .

ولتعزيز قوة الحكومة (المخزن) ومتابعة الإصلاحات في المدن المغربية الأخرى أقدم السلطان عبد العزيز على إجراء سياسي إداري اخر في كانون الاول / ديسمبر عام 1901م بنقل مقر حكمه من مدينة مراكش إلى مدينة الرباط ثم إلى مدينة فاس [2]، إلَّا أَنَّ السلطان لم يستطع العودة إلى مراكش بعد اندلاع ثورة بو حمارة وبقي فيها حتى خلعه عام 1908م [3] .

لم تقتصر الإصلاحات الإدارية على الحكومة ومؤسساتها فحسب، فقد أمر السلطان عبد العزيز بتنفيذ برنامج إصلاح دار النيابة [4]، في طنجة الَّذي قدمه الإصلاحيون في عام1900م قبل عزل حكومة المختار بن عبدالله، وقد تضمن هذا البرنامج لائحة تنظيمات جديدة بلغت أربعة وأربعون بنداً إصلاحياً [5]، منها يصار إلى إلى تأسيس مجلس يتألف من ثمانية أعضاء برئاسة النائب السلطاني محمد بن

(1) حسن أحمد الحجوي، العقل والنقل في الفكر الاصلاحي المغربي (1757 – 1912)، ط1، المركز الثقافي العربي، (الدار البيضاء، 2003)، ص 185 .

(2) المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص 268 – 270 .

(3) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 8 .

(4) دار النيابة : تأسست دار النيابة في طنجة في عهد عبد الرحمن بن هشام، وكان على رأسها موظف يلقب بنائب السلطان يقوم بدور الوسيط بين الحكومة المغربية والهيئات الدبلوماسية، واول من عين نائب لها محمد الخطيب عام 1851م، وتعاقب عليها اربعة نواب وهم محمد بركاش ومحمد الطريس ومحمد الجباص ثم الحاج محمد التازي في عهد الحماية، وكان الهدف من تأسيسها المواجهة الدبلوماسية بين المغرب والبلدان الطامعة فيه عبد العزيز التمسماني خلوق، دار النيابة السعيدة بطنجة جوانب من نشاطها السياسي، مجلة دار النيابة، العدد 1، (المغرب، 1984)، ص 21 – 24 .

(5) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 43 .

العربي الطريس [1]، فضلاً عن الحاق المجلس بأحد الفقهاء وتم اختيار الفقيه عبد القادر بن قاسم الدكالي المراكشي فقهياً للمجلس، كما تم الحاق المجلس بقضاة اثنين (عدل)، وترجمان واحد أو اثنين حسب حاجة المجلس إلى ذلك وقد كان الغرض من تأسيس هذا المجلس للنظر في القضايا التي يعرضها النواب الأجانب [2]، أمَّا البنود الأخرى من اللائحة، فقد ركَّزت على توقيتات المجلس والعطل وتحديد الرواتب الخاصة بأعضاء المجلس ونقش الكتب الصادرة من دار النيابة للأجانب باسم نيابة الحضرة الشريفة بطنجة [3] .

ومن الإجراءات الإصلاحية التي تحسب للسلطان عبد العزيز في إصلاح المنظومة السياسية والإدارية، هو إقدامه في 20 كانون الاول / ديسمبر 1904م على تأسيس مجلس الاعيان، وذلك لإشراك أعيان الشعب في مناقشة مشروع الإصلاحات الفرنسية [4]، الذي فرض على السلطان عبد العزيز، أثر حاجة البلاد إلى

---

(1) محمد بن العربي الطريس : فقية تطواني قضى حياته في خدمة المخزن في عهد السلاطين محمد بن عبد الرحمن والحسن الأوَّل وعبد العزيز، وكان أول منصب أسند الية كأمين مرتين عام 1867م، وفي عام 1875م عين أميناً للمستفاد في الدار البيضاء وبعدها أستقال ثم أعيد تعينه بنفس المنصب سنة 1877م وفي عام 1884م عين خليفة للنائب السلطاني للشؤون الخارجية محمد بركاش بطنجة، فضلاً عن دار النيابة، وفي عهد السلطان عبد العزيز مثل المغرب في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906م، وتوفي في طنجة في 16 ايلول / سبتمبر عام 1908م . محمد داوود، مختصر تاريخ تطوان، ط1، المطبعة المهدية، (تطوان، 1955)، ص 327 – 328 ؛ الجمعية المغربية، المصدر السابق، ج17، ص 5736 – 5737 .

(2) رسالة من السلطان عبد العزيز إلى محمد الطريس بتاريخ 30 أب / أغسطس 1900م، وثائق المكتبة العامة بتطوان محفظة 20 رقم الوثيقة 35 .

(3) المنوني، المصدر السابق، ج 2، ص 47 .

(4) بعد الشروع ببرنامج الاصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي احتاج المخزن إلى الاقتراض من الخارج لاسيما والدول الاوربية، وبعد ان تمكن من الحصول على القروض سرعان ما تبخرت واصبح من المستعجل الحصول على قروض مالية جديدة ولم يكن امامه سوى فرنسا بعد ان تخلت بريطانيا عنه عام 1904م، إلَّا ان فرنسا فرضت مشروع الاصلاحات مقابل تلك القروض . وكانت قاسية على المغرب، ولم يستطيع السلطان قبولها فلجأ إلى تأسيس مجلس الاعيان

قروض جديدة واضطراره إلى قبول الاقتراض من المؤسسات المالية الفرنسية [1]، إذ أدرك السلطان ما تمثله فرنسا من خطر على سلطته واستغلال بلاده جراء هذه المشاريع [2]، وقد نال تأسيس هذا المجلس موافقة وتأييد معظم المدن والقبائل المغربية وأعيانها [3]، كما عدته النخبة المثقفة ورجالات الإصلاح نواة للتطور الدستوري في المغرب [4] .

2- الإصلاحات المالية .

لم تقتصر إصلاحات السلطان عبد العزيز وحكومة المخزن المغربية على الإصلاح السياسي والإداري فحسب، فقد احتل الإصلاح المالي مكانة استثنائية في برنامج الإصلاحات، ومن الجدير بالذكر, أن عملية الإصلاح المالي التي اطلقها السلطان عبد العزيز كانت عملية مصيرية لمعالجة مسألة الضرائب المتعددة المفروضة على الشعب وتقاعس كثيرون من دفعها, ولا سيَّما الأجانب والمحميين والمخالطين وكبار التجار والمزارعين وكذلك بسبب انهيار العملة المغربية، فضلاً عن معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة [5]، التي كان يعاني منها المغرب في شتى

للبت في قبولها او رفضها . علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851 – 1947، افريقيا الشرق، (المغرب، 2006)، ص 28 – 29 .

(1) عبد العزيز التمسماني خلوق، حفريات في تاريخ المغرب المعاصر، منشورات سليكي اخوان، (المغرب، 1996)، ص 97 .

(2) المصدر نفسه، ص 97 .

(3) علال الخديمي، مجلس الاعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسية في المغرب سنة 1905، ضمن سلسلة ندوات ومناظرات رقم 7، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، (الرباط، 1983)، ص 272 .

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، (الدار البيضاء، 2003)، ص 106 .

(5) جاءت فكرة الاصلاح المالي بعد رجوع سفرائه من اوروبا إذ يقول بو عشرين بعد عودة السفراء من بريطانيا والمانيا وفرنسا تغيرت طريقة الجباية، اما المشرفي فيذكر اتفق المنبهي على انشاء الترتيب بأشارة من بريطانيا، اما غريط فيذكر ان عبد الكريم بن سليمان هو الذي اشار بجباية

الجوانب [1] . ففي الجانب الزراعي فقد شهد تراجعاً كبيراً منذ تولي السلطان عبد العزيز العرش المغربي، ولاسيَّما محصولي القطن وقصب السكر الَّذي عمد والده السلطان الحسن الأول على تنميته وزيادة المساحات المزروعة من هذين المحصولين إلى جانب القمح والشعير بحيث شملت مزروعات القطن في مناطق الحوز، وتمكن المغرب ازاء ذلك من تصديره وبأسعار منافسة لأسعار الدول الأُوربيَّة [2]، إلَّا أنَّ هذا المحصول والمحاصيل الأُخرى تعرضت إلى استغلال الحركات القبلية والضرائب العالية في عهد السلطان عبد العزيز تحت وصاية باحماد مما شكل تراجعاً في انتاجه بنسبة 55 %، أضف إلى ذلك موجات الحر والجفاف والاوبئة التي ضربت المغرب في تلك الفترة [3]، أَمَّا الصناعة، فقد شهدت هي الأخرى انحطاطاً، إذ لم يتم انشاء اي مصانع (فابريكة) حديثة في عهد السلطان عبد العزيز , وما كان موجود من مصانع للسكر والقطن ومطاحن بخارية ومصانع للبارود فهي تعود إلى عهد السلطان الحسن الأول [4], لا بل ان معظم هذه المصانع توقفت عن العمل وتقلصت أَعدادها [1]، فعلى

الترتيب بعد عودة سفارته من فرنسا، إلَّا ان الرأي الصائب هو ان الاصلاح المالي جاء من بريطانيا لأن فرنسا عارضت تطبيق الترتيب في المغرب لمدة سنتين . المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص 260 ؛ بو عشرين، المصدر السابق، ص 67 ؛ غريط، المصدر السابق، ص 94 – 95 .

(1) الذويب، المصدر السابق، ص 61 .

(2) أنتصار جاسم سعد يوسف، السلطان الحسن الأَوَّل ودوره السياسي في المغرب الاقصى 1877 – 1894، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، (جامعة بغداد، 2004م)، ص 69 .

(3) روبير شنيرب، تاريخ الحضارات العام في القرن التاسع عشر، ط2، مج6، ترجمة: يوسف اسعد داغر، فريد م. داغر، منشورات عويدات، (بيروت، 1987)، ص 436 ؛ محمد الامين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مطبعة النجاح الجديدة، (الدار البيضاء، 1992)، ص 341 – 342 .

(4) تأسست العديد من المصانع في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن منها مصنع السكر في مدينة مراكش، الذي جلب له موظفين من أوروبا إذ بدأوا بعصر السكر وتصفيته في 18 تشرين الأَوَّل / اكتوبر 1862م، وعندما تولى السلطان الحسن الأَوَّل الحكم قام بتطوير هذا المعمل بحيث اصبح يسد حاجة المغرب من السكر إلى اواخر القرن التاسع عشر، أما معمل القطن فقد تأسس أيضاً

سبيل المثال، كان هناك خمسة مصانع للبارود في مدينة فاس عام 1895م، توقفت عن العمل وتقلصت إلى مصنع واحد في نهاية عهد السلطان عبد العزيز, ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ العاملين في تلك الصناعة كانوا يتقاضون مبالغ بسيطة بسبب الأَزمات المالية قياساً بساعات العمل ممَّا أثر على أداء عملهم [2]، فضلاً عن استيراد العتاد الحربي الأُوربي الَّتي دأبت الدول الأُوربيَّة على إغراق المغرب به بحجة الإصلاحات العسكرية من جهة ومواجهة القبائل والثورات المتمردة من جهة اخرى، وكذلك حتى يلجأ إلى الاقتراض المالي وبفوائد عالية [3] وينطبق الحال ذاته على الصناعات اليدوية الَّتي كان المغرب يشتهر بها كصناعة الجلود والصوف والطرق على المعادن وصناعة خيوط الذهب للمنسوجات، فقد شهدت ركوداً كبيراً بفضل الضرائب الكبيرة المفروضة على تلك الصناعات ومنافسة المنتوجات الأُوربيَّة لها وصارت بالكاد تقاوم بصعوبة الحفاظ على موروثها التاريخي [4] . وفيما يخص التجارة فقد عانت هي الأخرى من الركود نتيجة لتخلف وسائل النقل والموانئ

في مدينة مراكش على عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن عام 1862م، إلَّا أنه اهمل لفترة من الزمن إلى أن جاء السلطان الحسن الأَوَّل إلى الحكم إذ قام بتطويره وادخال الآلات الحديثة عليه وقام بتعيين مشرفين على أدارته، كما نصب طاحونه بخارية بنفس المدينة لطحن الحبوب للسكان . المنوني، المصدر السابق، ج1، ص 76 – 78 ؛ يوسف، المصدر السابق، ص 71 – 72 .

(1) روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية، ج1، ترجمة: محمد حجي، محمد الاخضر، دار الغرب الاسلامي، (بيروت، 1992)، ص 511 .

(2) أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850 – 1912)، ط3، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، (الرباط، 2011)، ص 254 ؛ لوطورنو، المصدر السابق، ص 511 .

(3) فارس، المسألة المغربية ... ص 135 – 146 .

(4) نتيجة انحطاط الصناعات اليدوية والتي كان اليهود يمارسونها اضطر كثير منهم إلى الهجرة إلى خارج المغرب تحيدا الدول الاوربية . للتفاصيل . سهيلة شندي البدري، يهود المغرب الاقصى ودورهم السياسي والاقتصادي 1912 – 1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، 1998)، ص 55 – 58 .

والاحتكارات وقلة النقد وحاجة التجار إليه مع انخفاض قيمة العملة المغربية الريال [1] . فضلاً عن انعدام الأَمن للطرق التجارية الناتجة عن الثورات وحركات القبائل المتمردة والضرائب العالية التي كانت تؤثر على زيادة الفارق في تكاليف النقل البحري ونقل القوافل للبضائع [2]، ناهيك عن انخفاض الصادرات المغربية من الجلود والاصواف والصمغ والقمح والشعير الَّتي كانت توافر إِمكانيات مالية كبيرة في الميزانية التي كانت تخصصها الحكومات السابقة لمشتريات الاسلحة وتكاليف البعثات [3]، فضلاً عن تحكم التجار الاجانب بميدان التجارة المغربية [4]، وعليه كان الإِصلاح المالي ضروري للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي للبلاد .

بدأ السلطان عبد العزيز الإِصلاح المالي وتنظيم الجبايات بإِصدار ظهير(مرسوم) في 24 ايلول / سبتمبر عام 1901م, أمر فيه بأتباع طريقة جديدة وموحدة في استحصال الضرائب وضبط الأَموال باسم ضريبة الترتيب [5]، وقد جاء في إقرار هذه

(1) قيمة الريال تساوي 29,16غ من الفضة، إِلَّا انها انخفضت إِلى 25غ في عهد السلطان عبد العزيز . إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ط2، ج3، دار الرشاد الحديثة، (الدار البيضاء، 1994)، ص 429 .

(2) شهدت التجارة تراجعاً كبيراً بين المغرب وجنوب الصحراء ولا سيما تمبكتو منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر لأسباب عده منها انعدام الامن في الطرق التجارية بسبب ضعف الحكومة المغربية وعدم قدرتها على مواجهة تمردات القبائل هناك، زيادة الفارق بين تكاليف النقل البحري ونقل القوافل عبر الطرق البرية جاءت نتيجة استيلاء فرنسا على الصحراء . عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 238 .

(3) عمر افا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنيات والتحولات 1830 – 1912، ط1، دار الامان، (الرباط، 2006)، ص 307 – 308 ؛ حركات، المصدر السابق، ج3، ص 506 – 508 .

(4) محمد كنبيب، المحميون، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، (الرباط، 2011)، ص 321 – 323 .

(5) ظهرت فكرة اقرار ضريبة الترتيب في عهد السلطان الحسن الأَوَّل اذ خرجت من رحم مؤتمر مدريد عام 1880م، حيث اراد توحيد الضرائب إِلَّا انها فشلت بعد عدت اشهر بسبب امتناع الاغنياء والاجانب وزعماء القبائل عن دفعها . الطيب بياض، ثغرة الترتيب العزيزي، مجلة زمان، العدد 12، (المغرب، 2014)، ص 74 – 75 .

الضريبة حسب ما ذكره السلطان عبد العزيز في الظهير (المرسوم) " بسبب ما لحق برعيتي من مظالم نتيجة الضرائب المتعددة وطرق جبايتها " [1]، ومن أجل إقرارها ربط هذه الضريبة بأصول الدين بمعنى انها لم تخرج عن الشرع مبيناً ذلك من خلال الآيات والاحاديث النبوية الشريفة التي وردت في الظهير [2]، فضلاً عن ذلك فقد أكّد السلطان عبد العزيز على ان الهدف من فرض هذه الضريبة جاء لتحقيق المساواة في أَداء الضرائب بحيث يتساوى فيه المشروف والشريف والقوي والضعيف والمتولي كيفما كان والغني والفقير ومن كان في المغرب من الأَجانب ومن حمايتهم من مسلمين ويهود [3]، بمعنى أن على الجميع دفع هذه الضريبة بدون استثناء والاستغناء عن بقية الضرائب، بعد أن كان كثير من الأجانب والمحميين وزعماء القبائل لا يقومون بدفعها . أمَّا بنود هذا الظهير فقد تضمَّنت : [4] .

1- فرض ضرائب على كافة الأراضي المعدة للزراعة والاشجار المثمرة، والبهائم والمواشي .

2- إِلغاء الضرائب التي يفرضها العمال على الرعية [5] .

3- تخصيص رواتب للقائمين على جباية الضرائب .

4- يعاقب كل من يخفي شيئاً من أَمواله ولم يطلع عليه المكلفين، ثم ظهر ما يخفيه بسبب البحث من ورائه فإِنَّه يعاقب بسلبه جميع ما أخفاه .

---

(1) المنوني , المصدر السابق , ج2 , ص 86 .

(2) عبد العزيز الدباغ، المغرب في عهد المولى عبد العزيز، مجلة دعوة الحق، العدد 2، (المغرب، 1977)، ص 188 – 189 .

(3) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 86 – 87 .

(4) المصدر نفسه، ج2, ص 65 .

(5) في صدد الغاء الضرائب التي يفرضها العمال (الولاة) ذكر السلطان عبد العزيز العامة بالقول " وأما العامل فلم يبقى له سبيل على فرض شيء عليكم، أو قبض شيء منكم ولو قلامة اظافر " . المصدر نفسه، ج2، ص 65 .

5- منح الأُمناء صلاحيات منها مراقبة الولاة والقادة للحد من ممارساتهم الاستغلالية في جمع الضرائب .

ومن أجل تسهيل جباية ضريبة الترتيب، قرر السلطان عبد العزيز ان تستوفى على وجبتين اي كل سته اشهر بدلاً من سنة كاملة حتى لا تثقل كاهل العامة [1]، كما قرر ان تطبق في أول الأمر على مدينة مراكش وما حولها ثم ينتقل تطبيقها في المدن المغربية الأُخرى [2] . وقد عين السلطان في كل قبيلة من القبائل أمين من الأمناء وكاتبين عدليين ليسجلا في دفاتر ما يمتلكه كل شخص من الذين يقع عليهم الترتيب، كما كانت أجور الأمناء والعدليين يومياً، إذ يصل أجر الأمين ستة ريالات في حين يتقاضى الكاتب اليومي ثلاث ريالات [3]. ومن الجدير بالذكر, أن العامة استحسنت ضريبة الترتيب لأَنَّ هذه الضريبة خلصتهم من تعدد الرسوم والضرائب التي كان الولاة والقواد يتعسفون في فرضها على القبائل [4]، في حين عارضها الأجانب والمحميون وبعض المستفيدين من المغاربة (الولاة والقادة والأشراف وبعض علماء الدين) لإخضاعهم لبنود الظهير [5]، إلَّا أَنَّ الحكومة المغربية (المخزن) دخلت في مفاوضات مع الدول الأُوربيَّة ولاسيما الموقعة على مقررات

(1) المشرفي، المصدر السابق، ج2، ص 262 .

(69) Burke 111 Prcludc to protcctoratc in moroccoo pre – colonial protest and resistance 1860 – 1912 , University of Chicago press , (Chicago , 1976) , p 53 .

(3) طبقت ضريبة الترتيب بعد مدينة مراكش في مدينة فاس بعد انتقال السلطان اليها عام 1902م، كما طبقت في مدينة الرباط والشاوية وغيرها من المدن المغربية . المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 94 .

(4) محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط1، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، (الرباط، 2011)، ص 502 .

(5) علي بنطالب، المخزن والقبائل الضغط الجبائي وتداعياته 1894 – 1912، ط1، المعهد الملكي الملكي للثقافة الامازيغية، (الرباط، 2013)، ص 232 .

مؤتمر مدريد [1]، للموافقة عليها وإنجاحها، وعلى الرغم من موافقة الدول إلَّا أَنَّ فرنسا رفضت الاعتراف بضريبة الترتيب حين إقرارها ولم توافق عليها إلَّا في عام 1903م [2] . ويبدو ان أصرار فرنسا على عدم الاعتراف بالترتيب إلَّا بعد مرور سنتين على إقرارها جاء لإحراج السلطان والحكومة المغربية وأسقاطها في أزمات مالية ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض، وكذلك استغلال الصعوبات المالية من أجل تشديد قبضتها على المغرب .

لم تقتصر إصلاحات السلطان المالية على إصدار ضريبة الترتيب فحسب، ففي العام ذاته أصدر ظهيراً آخر (مرسوم) لإصلاح وتنظيم الجباية الكمركية بالموانئ (المراسي)، وقد صيغ السلطان هذا التنظيم في لائحة مطولة مكونة من أربعة وثلاثين فصلاً، اعتنت بتنظيم جباية الرسوم على الصادرات والواردات التي تحملها السفن والمراكب، فضلاً عن تفتيشها للتأكد من عدم اشتمالها على سلع محظورة ومهربة كالسلاح والأفيون, فضلاً عن السلع التي تدخل في صناعة السلاح، وجرد المخازن في الموانئ وطريقة تسليم البضائع إلى أصحابها وتقييم ضريبتها في دفاتر خاصة تفادياً من التدليس في السلع المصدرة والمستوردة، كما أقر الظهير اختصاصات موظفي الموانئ (المراسي) ومرتباتهم مع ذكر أصناف الدفاتر التي يستخدمها الأمناء وشرح طريقة التسجيل في كل منها واعتماد الشهر العربي في تسلسل الحسابات اليومية [3]، ولمواجهة تناقص مداخيل المراسي أمر السلطان عبد العزيز الأمناء بأن

(1) مؤتمر مدريد : وهو المؤتمر الذي عقد في مدريد في 16 ايار / مايو 1880م، حيث افتتح في 19 من الشهر نفسه بمشاركة بريطانيا، فرنسا، المانيا، إسبانيا، النمسا، إيطاليا، هولندا، الولايات المتحدة، بلجيكا، البرتغال، السويد، النرويج، المغرب، حاول فيه السلطان الحسن الأَوَّل التخلص من مسألة الحماية القنصلية اذ تضمن هذا المؤتمر 18 بنداً قانونياً، أهم هذه البنود هو البند 13 الذي اقر على اخذ الضريبة من الاجانب والمحميين، وانتهت اعمال المؤتمر في 8 تموز / يونيو 1880م . للمزيد من التفاصيل ينظر : حركات، المصدر السابق، ج 3، ص 275 – 280 .

(2) الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار ضريبة الترتيب 1880 – 1915، افريقيا الشرق، (الدار البيضاء، 2011)، ص 275 .

(3) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 65 – 67 .

يقوموا باستخلاص ضريبة المرجان أيضًا من الصيادين ومراكبهم، بعد أن كانت غير ملزمة لهم [1] .

أمَّا فيما يخص الإصلاح النقدي المنهار فمنذ عهد السلطان الحسن الأول [2]، ومدَّة وصاية باحماد [3]، بسبب التدخلات الأُوربيَّة التي أخلت بالتوازن الهش بين المداخيل والمصاريف، وكذلك اقتران ذلك التدخل بنمو المبادلات البحرية وتخلي المخزن عن جباية مستحقات الأجانب والمحميين لصالح ميزانية الدولة المغربية، فضلاً عن التمردات التي واجهها المخزن في عهدي السلطانيين الحسن الأول وعبد العزيز والأزمات الاقتصادية نتيجة الجفاف والتصحر الذي ضرب المواسم الزراعية بين عامين 1895 – 1898 [4]، وعمليات تهريب العملة المغربية وسحبها من المضاربين والهدر المالي [5]، فقد عمد السلطان في عام 1903 إلى إصدار عملة فضية سكت في مصانع برلين أطلق عليها الريال العزيزي وبمقدار 25غ بدلاً من 29,16، كما سك معها نصف ريال وربع ريال عزيزي غير إن سرعان ما تراجع عن هذا الوزن بعد ان أبلغه أمناء الموانئ (المراسي) بوجود تعكيس (خلل) في تلك العملة بين المضاربين لأَنَّ وزنها انقص من التي قبلها [6]، ومن الجدير بالذكر أن باحماد أقدم في عام 1897م على سك عملة فضية باسم السلطان عبد العزيز لمواجهة

---

(1) المصدر نفسه، ج2, ص 67 .

(2) قام السلطان الحسن الأَوَّل بسك عملة جديدة بعد أخفاق محاولات الاصلاح النقدي عام 1876م، فضرب نقوداً جديدة من الفضة عام 1881م اذ اعطاها مظهراً مشابه للعملة الأوربية، ولاسيما الفرنسية والتي عرفت فيما بعد بالعملة الحسنية، وكان الدورو الحسني يزن 16,29 غ عوضاً عن 25 غ، لكن السكان عاملو هذه العملة من دون قيمتها الحقيقية لأسباب تقديرية، إلَّا انه فيما بعد أصبحت قيمتها مهمة بسب قلة الكمية المضروبة من هذه العملة لاسيما في بيع الحبوب والجلود، . حركات، المصدر السابق ، ج3، ص 439 .

(3) المصدر نفسه، ج3, ص 439 .

(4) بيير كيلين، الاقتراضات المغربية 1902 – 1904، ط1، تعريب : المصطفى البرنوسي، مراجعة : إبراهيم بو طالب، مطبعة النجاح الجديدة، (الدار البيضاء، 2007)، ص 16 .

(5) البدري، المصدر السابق، ص 49 .

(6) أفا، المصدر السابق، ص 244 .

الأزمة المالية بلغ وزنها 29,16 غ لكنها اختفت من السوق بفعل المضاربين وتهريبها إلى الخارج [1]، مما أدى إلى استمرار الانهيار بالعملة المغربية وأزداد بشكل أكبر في عهد تولي السلطان عبد العزيز بعد مسك زمام شؤون الحكم، ويرجح بيير كيلين Pierre Guillen في كتابه (الافتراضات المغربية) الصعوبات النقدية في عهد السلطان عبد العزيز بأنه على الرغم من محاولات إصلاحه للنقد ومواجهة الأزمات الاقتصادية إلَّا أَنَّ المغرب كان يعتمد معيار نقد مرتبط بالفضة في حين أغلب الدول الأُوربيَّة كانت تعتمد معيار الذهب وقد عرفت الفضة أَيضًا انهياراً شديداً مقابل الذهب منذ عام 1880م، فضلاً عن تهريبها [2] . كما أوعز سبب الانهيار النقدي بالعملة المغربية أضافة إلى المشاكل الاقتصادية والتدخلات الأُوربيَّة ان العملة المغربية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالدورو الإسباني [3]، الذي ما فتئت قيمته بالانهيار مقارنة مع باقي العملات الأجنبية بسبب الأوضاع السياسية والمالية المتأزمة التي تعرضت لها إسبانيا في تلك الحقبة [4] .

ثانياً : الإصلاحات العسكرية .

يُعَدُّ إصلاح المؤسسة العسكرية(الجيش المغربي وتشكيلاته) على عهد السلطان عبد العزيز كأحد أهم أوجه الإصلاحات التي شهدها المغرب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين, وذلك نتيجة للتحديات التي واجهها المغرب على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلاً عن الإبقاء على سياسة السلطان الحسن الأَوَّل في هذا المجال . فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية التي مر بها

(1) حركات، المصدر السابق، ج3، ص 439 .

(2) كيلين، المصدر السابق، ص 17 – 18 .

(3) الدورو الإسباني : عملة إسبانية تعني الصلب في أشارة إلى العملة الصلبة للقطع الفضية المسكوكة تعود إلى عام 1497م، وقد تم تداول الدورو duro في عموم المغرب إلى جانب بقية العملات كالعثمانية . دورو، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت)، بتاريخ 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2015، متوفر على الرابط .pamus-tunsi.blogspot.com

(4) كيلين، المصدر السابق، ص 18 – 19 .

المغرب في تلك الحقبة , فقد كان إصلاح المؤسسة العسكرية ضرورياً قياساً بالنسبة للإصلاحات الأخرى، كما ذكر باحماد (لديمومة الاستمرار بالحكم) [1]، ومن الجدير بالذكر, أن إصلاح المؤسسة العسكرية المغربية بدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثر الهزائم العسكرية التي مني بها الجيش المغربي في معركتي أيسلي 1844م [2], وتطوان 1860م [3]، إذ اتجه السلاطين المغاربة نحو تطوير الجيش والاهتمام به وإعادة تنظيمه وتسليحه وفق المنظور الحديث [4] .

(1) أهتم باحماد بالإصلاحات العسكرية كإصلاح تقليدي ولم يكن يهتم بالإصلاحات الأخرى لأنه كان يظن أن الإصلاح العسكري أمر ضروري لباقي الإصلاحات . زين العابدين العلوي، المغرب من عهد الحسن الأَوَّل إلى عهد الحسن الثاني، ج1، المطبعة والوراقة الوطنية، (الرباط، 2008)، ص 226 .

(2) معركة أيسلي : هي المعركة التي حدثت بين فرنسا والمغرب في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام عام 1844م وسميت بهذا الاسم نسبة إلى وادي أيسلي الذي يقع على بعد 3 كم شمال وجدة، انتهت بهزيمة الجيش المغربي . أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى، ج9، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، (الدار البيضاء، 1997)، ص 49 – 53 .

(3) معركة تطوان : هي المعركة التي حدث بين إسبانيا والمغرب عام 1860م في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن، انتهت بهزيمة الجيش المغربي واحتلال إسبانيا لتطوان لأشهر عدة، ثم انسحابها بعد تدخل بريطانيا مقابل وفرض غرامات كبيرة على المغرب . عبد العزيز بن عبدالله، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج 2، مكتبة السلام، (الدار البيضاء، د. ت)، ص 61 – 62 .

(4) دأب السلطان عبد الرحمن بن هشام وابنه السلطان محمد والسلطان الحسن الأَوَّل على الاهتمام بالجيش بعد الخسائر التي مني بيها الجيش المغربي في معركتي أيسلي وتطوان بعدما شاهدوا الفوارق بين الجيش المغربي والجيش الفرنسي والإسباني من حيث العدة والعدد، أذ بدأوا بإرسال البعثات الطلابية للمساهمة بتطوير الجيش النظامي وتزويده بالأسلحة الحديثة بالإضافة إلى الاهتمام بالقوة البحرية من خلال تحصين وتسليح المراسي. مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر 1830 – 1912، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، (الرباط، 2008)، ج2، ص 273 – 286 .

بدأ السلطان عبد العزيز الاهتمام بإصلاح المؤسسة العسكرية قبل شروعه بحزمة الإصلاحات العامة التي أعلنها مطلع القرن العشرين وذلك بتوجيه من باحماد, إذ سعى إلى تطوير الجيش الجديد [1]، الذي أسسه السلطان الحسن الأوَّل [2]، وذلك من خلال رفده بأنواع الأسلحة المتطورة سواءً المنتجة في المصانع المقامة في المغرب أو المستوردة من أوروبا ضمن اتفاقيات تم عقدها , ففي 24 حزيران / يوليو 1895م عقدت الحكومة المغربية اتفاقية مع إيطاليا على أرسال بعثة إيطالية، وتزويدها بمعدات رفع أنتاج الفابريكة (المصنع) والاتفاق على إنتاج مئة بندقية وخمسة وأربعين ألف خرطوشة (طلقة)، تسلم في نهاية كل شهر، عدا شهر رمضان الذي تعطل فيه المصانع وكذلك الأعياد الدينية [3]، وفي 16 شباط / فبراير 1896م تم رفع القدرة الإنتاجية للبعثة الإيطالية ولاسيَّما بعد توقفها عن العمل لعدة أشهر بسبب الأزمات المالية التي واجهت المغرب ليصل الإنتاج في الشهر الواحد مئة وخمسون بندقية وثلاثون الف خرطوشة (طلقة) كتعويض عن فترة التوقف عن صنع البنادق والخراطيش [4]، وخلال العام 1898م وصلت القدرة الإنتاجية للمصنع نحو ثلاثة الاف واربعمائة بندقية وتسعمائة وثمانية وخمسون الف خرطوشة، اي بمعدل مئة وثلاثة عشر بندقية وثلاثة وعشرون الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثون خرطوشة

(1) كان الجيش المغربي يتألف من أربعة فرق وهي الشراقة، الشراردة، الودايا، عبيد البخاري، ثم نظم السلطان الحسن الأوَّل جيش نظامي أطلق عليه الجيش الجديد وزوده بالمدربين والأسلحة وكان يستقطب عناصره من بعض المدن كمدينة فاس التي الزمها بخمسمائة فرد، والزم الرباط وسلا بستمائة فرد، والزم أهل الثغور بمائتين فرد . رابحة محمد خضير، سياسة الحسن الأوَّل الداخلية (1873–1894) الادارية والعسكرية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد 2، المجلد 17، (جامعة تكريت، 2010)، ص 221 .

(2) يوسف، المصدر السابق، ص 54 – 55 .

(3) للتفاصيل عن بنود الاتفاقية ينظر : عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 285 .

(4) بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب 1844 – 1912، ترجمة : بهيجة سيمو، المطبعة الملكية، (الرباط، 2000)، ص 295 – 296 .

في الشهر الواحد [1] . ومن خلال هذه الارقام يتضح ان معدل الإنتاج قارب الحد المنصوص عليه منذ بدأ الإنتاج عام 1895م . فضلاً عن ذلك ونتيجة للضغط الأوربي على المغرب سلك السلطان عبد العزيز بتوجيه من والدته والوصي باحماد على أتباع سياسة والده في استغلال تنافس القوة الأُوربيَّة, لاسيما فرنسا لصالح المغرب وإصلاح مؤسسته العسكرية، ففي نهاية عام 1899م عمد السلطان عبد العزيز على طلب العتاد العسكري من بريطانيا والمانيا وبلجيكا والنمسا ورومانيا مع الإبقاء على طلبات الأسلحة من فرنسا تفادياً للمواجهة المباشرة معها [2]، وقد كانت الحاجة إلى هذه الأسلحة نتيجة التمردات التي اندلعت بحجة رفض حكم السلطان عبد العزيز واغتصابه للسلطة من أخيه أمحمد بن الحسن [3] . كذلك وصلت الإصلاحات في نهاية القرن التاسع عشر إلى الاهتمام بالقوة البحرية وبناء الأبراج [4]، على الموانئ والثغور، ففي عام 1899م وصلت إلى المغرب الباخرة التي أمر بصنعها السلطان الحسن الأَوَّل في إيطاليا أواخر حكمه, وقد أطلق عليها السلطان عبد العزيز أسم (بشير الاسلام) وكانت تحتوي على أثني عشر مدفعاً فزود السلطان الباخرة بأثني عشر من الخبراء يعملون على هذه المدافع وأربعين بحاراً أستقدمهم من مدن الرباط وسلا وطنجة وتطوان [5]، كما أمن عليها أحد الأمناء ويدعى عبد الكريم زيوزيو التطواني إلى جانب قبطانها الألماني متنى Matna، وقد أمر السلطان عبد

(1) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 286 – 287 .

(2) سيمو، المصدر السابق، ص 213 .

(3) الشابي، المصدر السابق، ج2، ص 37 .

(4) أهتم السلاطين المغاربة بتحصين الشواطئ المغربية، ومن مظاهر هذا الاهتمام قيام السلطان محمد بن عبد الرحمن ببناء برج الفنار على ساحل بحر مدينة طنجة، أذ تم البدأ في بناءه عام 1861م على يد مهندس فرنسي، وأستمر البناء حتى أكتمل في عام 1864م، كما قام السلطان بشراء الة النور لتركيبة في هذا البرج، كذلك قام السلطان الحسن الأَوَّل بإصلاح أبراج طنجة على يد مهندس إنكليزي وتزويدها بالمدافع، بالإضافة إلى بنائه البرج الكبير او البرج الألماني الذي بناه مهندس الماني في الرباط وزوده بالمدافع أيضاً، إلى جانب اهتمامه بالثغور المغربية . المنوني، المصدر السابق، ج1، ص 73 – 75 .

(5) المصدر نفسه، ج1، ص 63 .

العزيز أن تستخدم هذه الباخرة في خط المواصلات بين المغرب والدول الأخرى [1]، ويذكر المنوني " أن هذه الباخرة سافر على متنها أعضاء لجنة الحدود المغربية الجزائرية إلى الجزائر عام 1902م " [2]، كما أمر السلطان عبد العزيز ومن أجل تطوير القوة البحرية باحماد، باستيراد باخرة بريطانية أطلق عليها اسم (التريكي)، وقد سافر على متنها الوفد المغربي الذي قضى باسترجاع مرسى طرفاية من البريطانيين بعد شراءها من السلطان عبد العزيز [3]، فضلاً عن شراء طرادين لتعزيز الأسطول المغربي [4]، ويذكر المنوني بأنهما قويان ومن الفولاذ, إذ بلغ طول الطراد الأَوَّل سبعين متراً وعرضه عشرة أمتار مزود بعشرة مدافع مع حمولة تصل إلى الف ومئتين طن وقوة بخارية تقدر بألفين وخمسمائة حصان بخاري، أَمَّا الطراد الثاني الَّذي أطلق عليه اسم احسان، فقد بلغ طوله سبع وثلاثون متراً وهو أصغر من الطراد الأَوَّل مع حموله تقدر بألف ومئة وأربعة وستين طناً وقوة بخارية تصل إلى الف وأربعمائة حصان بخاري فضلاً عن شرائه عدد من المراكب الصغيرة الَّتي كانت تجوب السواحل المغربية لحماية الموانئ [5]، ومن الإصلاحات العسكرية التي اعتنى بها السلطان عبد العزيز ضمن مشروعه الإصلاحي وتطوير ترسانته العسكرية أن قرر في ربيع عام 1900م التوجه إلى المانيا لتزويد الجيش المغربي بالأسلحة المتطورة وكسب رهان صداقتها، وقد عزز هذا التوجه بأرسال بعثة مغربية إلى أيسن iessn تتكون من اربعة طلاب أشرف على دراستهم الأَمين أَحمد مدينة، وكان على هذه البعثة أَن تحصل على بطاريتين وستة مدافع من عيار 7.5 ملم، ولم تعد البعثة إلى المغرب, إلَّا بعد أَن اتقنت استعمال تلك المدافع المتطورة، وفي اثناء العودة كان عليهم المرور بإيطاليا لاستقدام بطاريتين جبليتين اهدتهما حكومة روما للسلطان عبد

(1) المصدر نفسه ,ج1, ص 64 .
(2) المصدر نفسه، ج1, ص 64 .
(3) ابن زيدان، اتحاف اعلام الناس ...، ج1، ص 446 .
(4) المنوني، المصدر السابق، ج1، ص 64 .
(5) المصدر نفسه، ج1, ص 64 – 65 .

العزيز، وتم نقل العتاد من شركة كروب Krupp إلى ميناء الجديدة في بداية تشرين الأوَّل / أكتوبر عام 1900م، مع صناديق أخرى من الذخيرة [1]، وقد عبر السلطان عبد العزيز عن رضاه من كفاءة الاسلحة مما جعلة يطلب المزيد من السلاح الألماني، وقد شجعة على ذلك الوزير الالماني المفوض في طنجة منتزيقن Mentzighen، إذ قدم طلباً في نيسان / أبريل عام 1902م، أسفر عن التوقيع على عقود متعددة لشراء اثنى عشر مدفعاً آلياً من عيار 37 ملم، واثنتي عشر الف قذيفة واثنتي عشر رشاشة ومائة وعشرين خرطوشاً، ومائة بندقية ومليوني خرطوشاً، احداهما من نوع بنادق مارتيني Martiny وبنادق شاص بوت Chassepot التي تم تسليمها في نهاية صيف عام 1902م، وكانت هذه الاسلحة تنقل إلى مخازن خاصة في مدينة فاس [2] .

لم تقتصر شحنات الأسلحة على المانيا فحسب فقد حصل المغرب وبواسطة اثنين من تجار الاسلحة البريطانية على اربعمائة بندقية من النوع العادي واربعمائة بندقية من النوع المتطور، وفي السنة التي تلت ذلك تحديدآ عام 1903م حصل المغرب من بلجيكا بواسطة تاجر الاسلحة بوس Boos على بنادق البين Albini وبنادق ونجستر Winchester عيار 44 ملم، شحنت إلى ميناء طنجة، كما استفاد المغرب من فرنسا بعقد صفقة أسلحة تحتوي على خمسمائة وسبع عشرة الف بندقية خفيفة طلبت من شركة سان شامون Saint Chammond وقد نقل جزء من هذه البضاعة على متن باخرة لامارن La marne وأفرغت في ميناء الجديدة يوم 6 أيلول / سبتمبر عام 1903م [3]، وفي الوقت نفسه جرت محاولات من شركة كييف Kief الفرنسية لبيع المغرب كميات من الاسلحة تشمل خراطيش وبنادق شاسبو [4] .

كذلك سعى السلطان إلى تقوية الجيش بالاعتماد على ضباط بريطانيين ليقوموا بمساعدة ماك لين في تدريب فرق الجيش، كما طلب ضباطاً فرنسيين يتكلمون اللغة

(1) سيمو، المصدر السابق، ص 214 – 215 .
(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 288 .
(3) سيمو، المصدر السابق، ص 220 – 223 .
(4) المصدر نفسه، ص 220 – 223 .

العربية الدراجة ليقوما بتدريب فرق المدفعية [1]، بدل الضباط العثمانيين الذين جاءوا من ليبيا، وان تقوم فرنسا بتأليف قوة من ثلاثة الاف رجل في طنجة يشرف عليها ويدربها ضباط فرنسيين يكونون بمثابة النواة الاولى للجيش المغربي الجديد [2]، كذلك استعان السلطان بالاستشارة العسكرية الأُوربيَّة، وعلى هذا الأساس وصلت بعثة عسكرية المانية في عهده برئاسة قبطان للهندسة العسكرية واخر للخيالة من أجل مساعدة الضباط المغاربة، كما وصلت بعثة فرنسية عام 1904م وكانت مهمتها أن تجعل من الجيش قوة منظمة وهذه يعني توسيع اختصاصات البعثات الأُوربيَّة، وبالفعل قدمت البعثة في عام 1905م مشروع إِصلاحي للجيش المغربي يقضي برفع عدد المدربين الفرنسيين في الجيش [3]، ومن الجدير بالذكر أن السلطان عبد العزيز كان يحضر بنفسه تمارين المدفعية التي كانت تقام في الأبراج ومنها برج الرباط [4]، أَمَّا في مجال الإِدارة العسكرية فقد اعتنى السلطان عبد العزيز بتعيين الضباط الأكفاء في المؤسسات العسكرية منهم المهندس الحسين بن الحاج خلوق الاودي الذي صار مسؤول عن تدريب الجيش المغربي، وتعين عبد المالك الجزائري رئيساً لفرقة الشرطة بطنجة [5]، أمَّا قيادة الجيش فكانت من نصيب بوشتى بن البغدادي[6] . كذلك اعتنى السلطان عبد العزيز في متابعة وزيادة مرتبات الجيش وانتظام توزيعها على يد أمناء محلفين بدلاً من توزيعها بواسطة الرؤساء كان أبرزهم الطالب عبد الرحمن التمسماني الذي درس في المعاهد الأجنبية في مدينة طنجة ، كما أدخل السلطان عبد

(1) المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 69 .
(2) عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، مطبعة المعرف الجديدة، (الرباط، 1997)، ص 185 .
(3) ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، مطبعة النجاح الجديدة، (الدار البيضاء، 1997)، ص 373 – 374 .
(4) السامرائي، المصدر السابق، ص 79 .
(5) المصدر نفسه، ص 79 .
(6) المريني، المصدر السابق، ص 185 .

العزيز اللباس العسكري على النمط الأُوروبيّ الحديث فيما يخص الكسوة والأحذية وكان يرتدي بنفسه هذا الزي [1]، وقد جاء وصف لباس أحدى فرق الجيش المغربي أواخر عام 1902م في تصريح سجله مراسل جريدة الحاضرة التونسية " هذه أول مره شاهدنا العساكر النظامية المغربية بملابس رسمية منتظمة، فقد لبسوا كسوة مصنوعة في إنكلترا من الجوخ الأحمر، يشتمل على سروال تركي واسع، وسترة مقفولة بخمسة أزرار من النحاس تصل إلى الفخذ، وعلى محزمة معلق بها سنكى، وعلى رأسهم طربوش عثماني . وبعضهم لبسوا جوارب بيض، وانتعلوا بأحذية متينة، وغالبهم منتعلون بالبلغة " [2] . وعلى الرغم من الإصلاحات التي قام بها السلطان عبدالعزيز تجاه المؤسسة العسكرية، إلَّا أنَّها بقيت سطحية في كثير من الأحيان وخير دليل على ذلك أنها صارت عاجزة أمام الثورات والتمردات التي ظهرت في عهده، ولاسيَّما ثورات بو حمارة وثورت الريسوني .

الخاتمة :

بعد استعراض ما جاء في البحث توصلنا إلى النتائج الآتية:

1- بعد تولي السلطان عبد العزيز السلطة الفعلية عام 1900م قام بمحاولات جادة لإصلاح احوال البلاد نتيجة لاطلاعه على الحضارة الأُوربيَّة والتأثر بها .

2- اول إصلاح قام به السلطان عبد العزيز هو الإصلاح السياسي الإداري من خلال التخلص من الوزراء التقليدين (المحافظين) , وأتباع أساليب جديدة للحد من ظاهرة الفساد والرشوة في البلاد , ألا وهو أسلوب تحليف الموظفين .

3- جاء الإصلاح في المغرب عن طريق نصيحة الدول الأُوربيَّة بعد إرسال السفارات اليها ولاسيَّما بريطانيا التي كان لها مستشارين للسلطان عبد العزيز الذين ساهموا بزيادة التدخل الاوربي في المغرب .

4- حاول السلطان عبد العزيز إصلاح الاوضاع المالية المزمنة التي مرت بها البلاد عن طريق فرض ضريبة جديدة سميت بضريبة الترتيب , إلَّا أنَّها لقيت معارضة

(1) فارس، المسألة المغربية ... ص 107 ؛ المنوني، المصدر السابق، ج2، ص 70 .

(2) المصدر نفسه، ج2, ص 70 .

كبيرة من بعض القواد ورؤساء القبائل ورجال الدين , مما ادى إلـــى عـــدم تطبيقهـــا وخسارة حكومة المخزن الضرائب القديمة أيضًا .

5- مارس السلطان عبد العزيز الديمقراطية من خلال أشـــراكه الأَعيـــان ورؤســـاء القبائل في الحكم بعد تأسيسه لمجلس الاعيان عام 1905م لتقديم المشورة بخصوص مشروع الإصلاحات الذي قدمته فرنسا إلى المغرب .

6- قام السلطان عبد العزيز بالإصلاحات العســكرية بعــد أن رأى ضــعف الجــيش المغربي فأمر بأنشاء المصانع وشراء الاسلحة من الدول الأُوربيَّة التي خلــق بينهــا نوع من التوازن من خلال عقد صفقات الاسلحة .

References

1. Abdelaziz Dibagh, Morocco in the Era of Moulay Abdelaziz, Da'wah Al-Haq Magazine, Issue 2, (Morocco, 1977), pp. 188-189.
2. Abdelhak Al-Marini, The Moroccan Army Throughout History, 5th edition, Al-Ma'rif Al-Jadidah Printing Press, (Rabat, 1997), p. 185.
3. Abdul Rahman ibn Zaidan, Al-Azza wa al-Sula fi Ma'alim Nazm al-Dawla, Vol. 1, Royal Printing Press, (Rabat, 1961), p. 275.
4. Abdul Rahman ibn Zaidan, Ithaf I'lam al-Nas bi Jamal Akhbar Hadirat Meknes, Vol. 1, edited by Ali Omar, Library of Religious Culture, (Cairo, 2008), p. 430.
5. Abdul Rahman ibn Zaidan, The Precious Pearls on the Effects of the Alawite Kings in Fes Zahra, Al-Iqtisadiyya Printing Press, (Rabat, 1937), pp. 111-124.
6. Ansar Jassim Saad Yousif, Sultan Al-Hasan Al-Awwal and his Political Role in the Far Maghreb 1877-1894, Master's

Thesis (unpublished), Ibn Rushd College of Education, (University of Baghdad, 2004), p. 69.

7. Bahija Simo, Military Reforms in Morocco 1844-1912, translated by Bahija Simo, Royal Press, (Rabat, 2000), pp. 295-296.
8. Burke III, Prelude to Protectorate in Morocco: Pre-Colonial Protest and Resistance 1860-1912, University of Chicago Press, (Chicago, 1976), p. 53.
9. Ibrahim Harkat, Morocco Throughout History, 2nd edition, Vol. 3, Dar Al-Rachad Al-Haditha, (Casablanca, 1994), p. 429.
10. Jaafar Al-Nasiri, Mohammed Al-Nasiri, Dar Al-Kitab, (Casablanca, 1997), pp. 49-53.
11. Jamal Hashim Ahmed al-Dhweib, Internal Political Developments in Farthest Morocco 1894-1912, unpublished Master's thesis, College of Arts, (University of Baghdad, 1989), p. 59.
12. Jamil M. Bun Nasr, A History of the Maghrib, Second Edition, (London, 1978), pp. 295-296.
13. Khalid bin al-Saghir, Britain and the Problem of Reform in Morocco 1886-1904, Dar Abi Rqraq, (Rabat, 2003), p. 466.
14. Mohamed Knbib, Al-Muhmiyun, 1st edition, Publications of the Faculty of Arts and Humanities, (Rabat, 2011), pp. 321-323.
15. Mohammed al-Munawar, Manifestations of Modern Morocco's Vigilance, Vol. 2, Dar al-Gharb al-Islami, (Beirut, 1985), p. 6.
16. Mohammed bin Mohammed bin Mustafa al-Mashrafi, Al-Hulal al-Bahiyyah fi Muluk al-Dawlat al-Alawiyyah wa 'Ad

Ba'd Mafaakhirha Ghair al-Mutanahiyyah, Vol. 2, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, (Morocco, 2005), pp. 217-218.

17. Mohammed Gharit, Fawasil al-Juman fi Anba' Wuzara' wa Kutub Zamani, Vol. 1, Al-Matba'a al-Jadida, (Fes, 1928), pp. 92-109.

18. Mohammed Kheir Fares, The Moroccan Question 1900-1912, 2nd edition, Dar al-Sharq Library, (Syria, 1980), pp. 107-108.

19. Mustafa Al-Shabi, The Moroccan Army in the Nineteenth Century 1830-1912, 1st edition, National Printing Press and Stationery, (Rabat, 2008), Vol. 2, pp. 273-286.

20. Pierre Killen, Moroccan Loans 1902-1904, 1st edition, translated by Mustafa Barnousi, revised by Ibrahim Bou Talib, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, (Casablanca, 2007), p. 16.

21. Rabha Mohammed Khadhir, Internal Policies of Hassan I (1873-1894): Administrative and Military Aspects, Tikrit University Journal of Humanities, Issue 2, Volume 17, (Tikrit University, 2010), p. 221.

22. Robert Chenier, General History of Civilizations in the Nineteenth Century, Vol. 2, Translation: Youssef Asaad Dagher, Farid M. Dagher, Awaidat Publications, (Beirut, 1987), p. 436; Mohamed Al-Amin Al-Bazzaz, History of Epidemics and Famines in Morocco in the Eighteenth and Nineteenth Centuries, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, (Casablanca, 1992), pp. 341-342.

23. Roger Le Tourneau, Fez Before the Protectorate, Vol. 1, Translation: Mohamed Haji, Mohamed Al-Akhdar, Dar Al-Gharb Al-Islami, (Beirut, 1992), p. 511.

24. Sidi Mohammed Abdul Rahman, The Movement of Reform and Renewal in the Farthest Morocco 1844-1912, unpublished Ph.D. thesis, Ibn Rushd College of Education, (University of Baghdad, 2001), p. 262.

25. Suhaila Shindi Al-Badri, The Jews of the Far Maghreb and Their Political and Economic Role 1912-1956, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts, (University of Baghdad, 1998), pp. 55-58.

26. Tayeb Beyadi, The Azizi Order Gap, Zaman Magazine, Issue 12, (Morocco, 2014), pp. 74-75.

27. Tayeb Beyadi, The Regime, Tax, and Colonialism: The Order Tax 1880-1915, Africa Al-Sharq, (Casablanca, 2011), p. 275.

28. Thuria Bradah, The Moroccan Army and its Development in the Nineteenth Century, Al-Najah Al-Jadida Printing Press, (Casablanca, 1997), pp. 373-374.

29. Zain Al-Abidin Al-Alawi, Morocco from the Era of Hassan I to the Era of Hassan II, Vol. 1, National Press and Stationery, (Rabat, 2008), p. 226.

Sultan Abd al-Aziz ibn al-Hassan's reform policy in Morocco (1900 - 1905) Political, administrative, financial and military

Omar Muhammad Taha Ashour*
Safwan Nazem Daoud**

Abstract

Sultan Abdul Aziz faced great challenges after he assumed the Moroccan throne due to his being young, and he became under the tutelage of Ahmed bin Musa Bahmad, who led the country by following the policy of Sultan Hassan I, so he undertook administrative, financial and military reforms represented by choosing ministers and assistants to him in addition to trying to reform the Moroccan currency and introducing New weapons for his country by buying them from abroad, After his death in 1900 AD, Sultan Abdul Aziz assumed actual power in the country. Therefore, he went to reform the state administration by changing ministers and reforms related to the prosecution office as well. Military reform through the establishment of factories and the purchase of weapons from European countries to counter the revolutions that stood against it.

Key words : Sultan ؛ Abdel Azeez ؛ Ahmed bin Musa.

* **Master Student/Department of History/College of Arts/University of Mosul.**
** **Asst.Prof/Department of History/College of Arts/University of Mosul.**